وضع منظومة متكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الخمسية للدولة ودراسات الجدوى للمشاريع

للمرة الأولى.. الكويت تستعين بالذكاء الاصطناعي في خطة التنمية

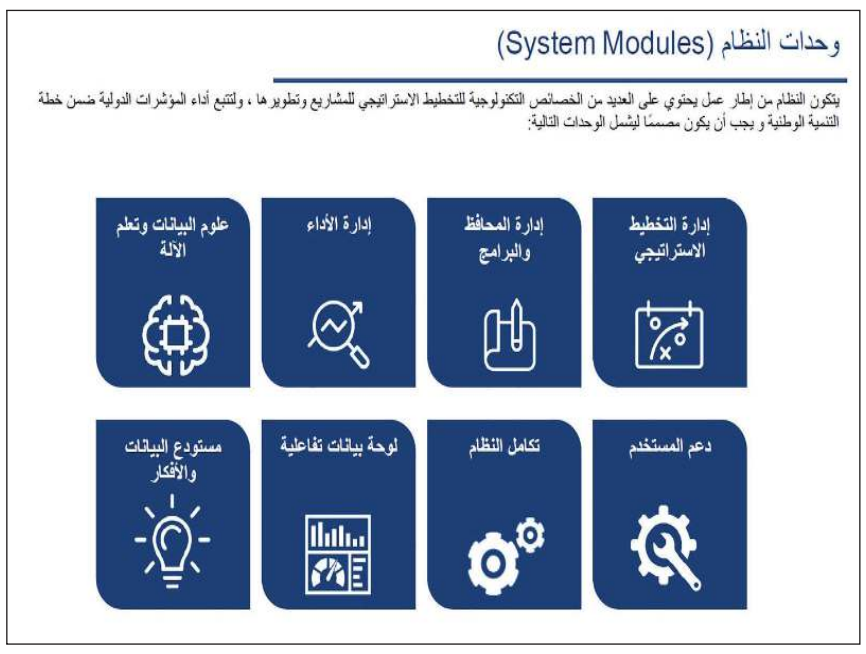

■ تصميم أول نظام ذكي ليصبح العمود الفقري لإطار التخطيط والبرامج الإستراتيجية لرؤية 2035

■ خفض تكلفة المشاريع الإستراتيجية عبر إجراء تحليل شامل وتجنب ازدواجية وتداخل المشاريع

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تخطط لوضع منظومة متكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الخمسية للدولة ودراسات الجدوى الخاصة بمشاريع الخطة ضمن مشروعات الخطة الإنمائية، حيث ستعمل الأمانة على أخذ الموافقات من الجهات الرسمية لإعادة طرح المشروع كممارسة على الشركات المؤهلة من جديد قريبا.

وقالت المصادر إن المشروع يهدف إلى أتمتة عمليات التخطيط والتطوير والإعداد والرصد ذات الصلة بخطة التنمية الوطنية بالإضافة الى أتمتة إجراءات التأهيل لتقديم مقترحات المشاريع للإدارة وتحديد الأفكار ذات التأثير الأكبر، بالإضافة الى دمج ومواءمة جميع بيانات وإجراءات إدارة الأداء للجهات الحكومية داخل نظام واحد وإنشاء مستودع أفكار يحتوي على حلول لتحديات خطة التنمية من خلال مساهمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وأشارت المصادر الى أن الكويت تهدف وللمرة الأولى في خطة التنمية الى الذكاء الاصطناعي، حيث سيتم استخدامه لتقييم أداء المشروع واتخاذ قرارات صحيحة على الفور لتغذيتها في مرحلة إدارة المشروع ومرحلة الأعداد لخطة التنمية الوطنية، فضلا عن توفير التدريب ونقل المعرفة لمستخدمي النظام فيما يتعلق باستخدام النظام وصيانته.

وقالت إن «الأمانة العامة للتخطيط» وضعت ضمن خطتها تصور لخطة التنمية من حيث جمع الأفكار من مصادر متعددة (مثل الجهات الحكومية والمواطنين والشركات والموظفين) التي لديها القدرة على المساهمة في رؤية الكويت 2035، كما أن وحدات النظام تتكون من إطار عمل يحتوي على العديد من الخصائص التكنولوجية للتخطيط الاستراتيجي للمشاريع وتطويرها ولتتبع أداء المؤشرات الدولية ضمن خطة التنمية الوطنية.

وذكرت أن النظام الجديد سيشمل التالي: إدارة التخطيط الاستراتيجي، إدارة المحافظ والبرامج، إدارة الأداء، علوم البيانات وتعلم الآلة، دعم المستخدم، وتكامل النظام ولوحة بيانات تفاعلية ومستودع للبيانات والأفكار.

وذكرت أن الأمانة العام للتخطيط باعتبارها جهة تختص مهامها في تصميم وإدارة تطوير الرؤية والسياسات والبرامج على مستوى الحكومة ككل، مسؤولة عن إعداد ومتابعة تنفيذ خطة التنمية الوطنية الكويتية، وبالتالي تحقيق رؤية الكويت لعام 2035. ومن أجل الارتقاء بعملية إدارة الأداء إلى المستوى التالي، قامت الأمانة العامة بتصميم أول نظام ذكي ومتكامل ليصبح العمود الفقري لإطار التخطيط وإدارة الأداء الخاص بها، والهدف من كل ذلك هو دعم تحقيق السياسات والبرامج الاستراتيجية لرؤية 2035.

وبينت المصادر أن النظام الجديد سيخدم عدة أغراض، حيث يتمثل الغرض الأول في أتمتة جميع العمليات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء من حيث تطوير ومراقبة المشاريع الاستراتيجية ومؤشرات الأداء وإشراك جميع الجهات الحكومية من أجل جمع مختلف أشكال البيانات والمعلومات. أما الغرض الثاني فهو تقديم الدعم لمتخذي القرار من خلال تقديم تحليل ذكي ومفيد للوضع السابق والحالي والمستقبلي.

أما الغرض الثالث هو توفير منصة للجمهور من مواطنين وموظفين وشركات للمشاركة في التنمية الوطنية من خلال تقديم أفكار للمشاريع المقترحة من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وتوفير منصة للبيانات تتسم بالشفافية وقابلة للاستعمال، وسيتم تعزيز كل ذلك عن طريق استخدام قدرات الذكاء الاصطناعي.

وذكرت أن أهداف خطة التنمية تركز كذلك على خفض تكلفة المشاريع الاستراتيجية والمشتركة عن طريق إجراء تحليل شامل وتجنب ازدواجية وتداخل المشاريع، وتخصيص ميزانيات المشاريع على أساس نوع وتأثير المشروع على خطة التنمية الوطنية الكويتية وكذلك أداء المشروع مقارنة بالمؤشرات الرئيسية، والمساءلة في وضع السياسات، واللوائح المنظمة بشكل جيد وكذلك التنفيذ السليم للسياسات والشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بخطة التنمية.

6 أهداف رئيسية للمشروع

قالت المصادر إن للمشروع 6 أهداف رئيسية وهي كالتالي:

- أتمتة عمليات التخطيط والتطوير والإعداد والرصد ذات الصلة بخطة التنمية الوطنية.
- أتمتة إجراءات التأهيل لتقديم مقترحات المشاريع لإدارة وتحديد الأفكار ذات التأثير الأكبر.
- دمج ومواءمة جميع بيانات وإجراءات إدارة الأداء للجهات الحكومية داخل نظام واحد.
- إنشاء مستودع أفكار يحتوي على حلول لتحديات التنمية الوطنية من خلال مساهمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.
- استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم أداء المشروع واتخاذ قرارات صحيحة على الفور لتغذيتها في كل مراحل المشروع.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في إدراج (شات بوت- Chatbot) وذلك من أجل تقديم الدعم للمستخدمين الداخليين والخارجيين على حد سواء.

مخرجات مقترحة

ذكرت المصادر أن تنفيذ النظام سيعود بمنافع كثيرة، ليس فقط للأمانة العامة لكن للكويت وجميع الأطراف المشاركة في خطة التنمية الوطنية، ما سيؤدي إلى خلق القيمة من خلال الكفاءة، والابتكار، وإدارة المخاطر، وتحسين الشفافية.

وتشمل النتائج المتوقعة على التالي:

- خفض المدخلات اليدوية من خلال عمليات أتمتة موفرة للوقت باستخدام معايير عالمية المستوى.
- تبسيط وتحسين كفاءات سير العمل من أجل توجيه وجمع البيانات والاختلالات.
- الحد من البيروقراطية الحكومية والدورات المستندية الإدارية.
- تعزيز النزاهة والموثوقية لمختلف الجهات الحكومة.

توزعت بين 216 مليار دولار استثمارات في أسهم الشركات و61 ملياراً في السندات بأنواعها

277 مليار دولار استثمارات الكويت بأسواق المال الأميركية.. الأضخم خليجياً

■ استراتيجية الكويتيين في الأسواق الأميركية تفادت التوترات السياسية التي سبقت الانتخابات الرئاسية

المحرر الاقتصادي

اعتمدت تداولات الكويتيين في الأسواق المالية الأميركية خلال الأشهر الأخيرة من السنة الماضية استراتيجية تماشت مع شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين اللذين شهدا تذبذبات كبيرة في المؤشرات الأميركية على خلفية بعض التوترات السياسية التي سبقت الانتخابات الرئاسية.

وشهد صافي تعاملات الكويتيين لأسهم الشركات الأميركية المدرجة في الأسواق المالية خلال سبتمبر 621 مليون دولار بيعا، أي قبل شهر واحد من تراجع الأسواق الأميركية في أكتوبر الذي سبق الانتخابات الرئاسية، حيث تراجعت مؤشرات الأسواق الأميركية خلال أكتوبر بنسبة وصلت الى 4,8٪ لمؤشر «داو جونز» و2,35٪ لمؤشر «ناسداك» لأسهم التكنولوجيا و2,8٪ لمؤشر «ستاندرد أند بورز 500». وكان صافي التعاملات البيعية في الشهر نفسه قليلا مقارنة مع سبتمبر اذ لم تتجاوز 92 مليون دولار. (صافي التعاملات هو ناتج صافي المبيعات ناقص صافي المشتريات).

وكانت المؤشرات قد ارتفعت منذ مطلع نوفمبر الماضي وحتى منتصف ديسمبر بشكل جماعي، وكان أكبرها لأسهم التكنولوجيا، حيث ارتفع مؤشر «ناسداك» بنسبة 17٪، يليه مؤشر «داو جونز» بنسبة 14٪ و13٪ لمؤشر «ستاندرد أند بورز».

استثمارات ضخمة

وتستثمر الكويت على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومة 277 مليار دولار في أسواق المال الأميركية بحسب بيانات إدارة الخزانة الأميركية، حيث تتراوح بين استثمارات في أسهم الشركات الأميركية بقيمة 216 مليار دولار ونحو 61 مليار دولار في السندات بأنواعها.

وتتوزع الاستثمارات في السندات بين سندات الخزانة الحكومية الأميركية بقيمة 47 مليار دولار والباقي بنحو 14 مليار دولار لسندات الشركات الأميركية.

وتتصدر استثمارات الكويتيين في الأسواق المالية الأميركية دول الخليج بفضل الاستثمارات الضخمة في الأسهم، حيث تحتل السعودية المركز الثاني باستثمارات في الأسهم والسندات الأميركية تصل الى 244 مليار دولار، تليها الاستثمارات الاماراتية بنحو 163 مليار دولار، ثم الاستثمارات القطرية بنحو 25 مليار دولار، ثم الاستثمارات العمانية التي تبلغ 15 مليار دولار، وأخيرا البحرين بنحو 1,3 مليار دولار.

وبالنظر إلى باقي الاستثمارات الخليجية، يلاحظ أن الاستراتيجية الاستثمارية الكويتية في الأسواق المالية الأميركية كانت مختلفة من خلال الحفاظ على حيازتها في الأسهم بتخارجات طفيفة في أكتوبر مقارنة بشهر سبتمبر. ولكن قابل ذلك تخارجات مكثفة للمستثمرين السعوديين والإماراتيين حيث بلغت تخارجاتهم خلال الشهر نحو 890 مليون دولار.

وقد بلغت حصيلة تخارجات الإماراتيين 480 مليون دولار وباعوا أسهما بقيمة 3,75 مليارات دولار مقابل مشتريات بلغت قيمتها 3,27 مليارات دولار، وكذلك بلغت حصيلة تخارجات السعوديين نحو 412 مليون دولار، حيث باعوا أسهما بقيمة 4,4 مليارات دولار مقابل مشتريات بلغت قيمتها نحو 4 مليارات دولار.

استثمار بالسندات

وعلى صعيد حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية، فقد ارتفعت لتصل إلى 47,1 مليار دولار بنهاية أكتوبر بزيادة 500 مليون دولار خلال تعاملات الشهر مقارنة بحيازة بلغت 46,6 مليار دولار بنهاية تعاملات سبتمبر لتصل الزيادة منذ بداية العام بنحو 5,2 مليارات دولار مقارنة بحيازة بلغت 41,9 مليار دولار من السندات.

وقد تبع زيادة الكويت حيازتها من السندات ارتفاعا ملحوظا في العائد، حيث ارتفع عائد سندات الخزانة الأميركية آجال 10 سنوات من 0,75٪ في المتوسط خلال شهر أكتوبر ليصل إلى 0,95٪ في المتوسط في منتصف ديسمبر بزيادة في العائد على الاستثمار بنسبة 26٪.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الأميركية ما بين سندات قصيرة الاجل بقيمة 13,99 مليار دولار فيما تبقى النسبة الاكبر من السندات طويلة الاجل بقيمة 33,12 مليار دولار.